Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وأورد بعد ذلك مسائل فرضية ، وأسئلة نظرية كقوله : لِم كان رفع الاثنين بالألف ، وهي المجانسة للفتح ، ولم يكن بالواو ، ولِم لم تخص الألف برفع الجمع والواو بتثنية المرفوع ؟ ولم ضم النصب إلى الخفض دون أن يضم إلى الرفع أو دون أن تجعل له سمة خاصة به ؟؟ وأجاب عن كل ذلك .

٢ً ـ الفعل

تناول الزجاجي الحديث عن الفعل في أكثر أبواب الكتاب ، فتحدث عن سبب تسمية الفعل ، وحدّه ، وماقيل في سبقه للمصدر وتأخره عنه ، واستحقاقه للبناء ، ومرتبته إزاء الاسم والحرف ، ومراتب الأفعال فيما بينها ، وفعل الحال ، وثقل الفعل ، وامتناعه من الخفض ، وعدم الإضافة إليه .

أما سبب تسمية الفعل فقد بين الزجاجي أنه إن كان كل من الاسم والفعل والحرف يستحق أن يسمى بـ (فعل) لأنه فعل المتكلم ، فإن الفعل أحقها بهذه التسمية ، وذلك لأن الفعلية أصابته من جهتين ، فكان فعلاً للمتكلم به من جهة ، وفعلاً لفاعله من جهة ثانية . وأما حد الفعل فقال : إنه ـ على أوضاع النحو ـ مادل على حدَث وزمان ماض أو مستقبل ، وفسّر الحدث بالمصدر ، وشرط اقترانه بالزمان ليكون منهما الفعل ، فأما إنّ دل على الحدَث وحده ، فهو المصدر ، وإنْ دل على زمان فقط فهو الظرف . وذكر أن قوله هذا لا يعدو أن يكون تفسيراً لقول سيبويه .

وأتى بحدّ آخر وضعه بعض النحويين للفعل ، فنقضه ، ثم تعرض لما يزعم الكوفيون أنه فعل دائم فقال إنه محال .

وتحدث في باب آخر عن المسألة الخلافية المعروفة حول الفعل والمصدر ، وأيهما مأخوذ من صاحبه ؟ فأورد قول سيبويه ، ووضحه وألحق به قول الفراء والكوفيين ، ثم عاد فذكر أدلة البصريين وأثبتها ، ورد على أدلة الكوفيين ، وبين